التنمية المستدامة... المسار الوطني في إطار الأهداف العالمية

وحدة التنمية المستدامة

الرؤية

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للبيئة في مصر بحلول عام 2030، أن يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري.

الأهداف الإستراتيجية

- الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة مما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجي والتنوع البيولوجي والجيني.
- تحسين نوعية البيئة عن طريق الحد من التلوث بمختلف مصادره وما يتطلبه من اختيارات تكنولوجية وبدائل ومن الإدارة المتكاملة للمخلفات بأنواعها.
- تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية بدءا من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة مرورا بكافة الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لتحقيق ذلك.

التحديات

تحديات مؤسسية

تحديات اقتصادية

تحديات اجتماعية

التحديات المؤسسية

- محدودية التمويل الحكومي لحماية البيئة.
- تداخل الإختصاصات مع الجهات الوطنية الأخري في كافة المجالات المتعلقة بحماية البيئة.
- تداخل القوانين والتشريعات وعدم تواكب الإجراءات والتعديلات تشريعية علي قوانين البيئة مع المتغيرات علي الساحة المحلية والإقليمية والدولية.
- تضارب المصالح بين الجهات المستفيدة وذات السلطة على الموارد الطبيعية.
- عدم تكامل نظم التخطيط بين القطاعات المتداخلة.

التحديات الإقتصادية

- تنفيذ مشروعات تنموية وإستثمارية (زراعية-صناعية-سياحية-عمرانية-تعدينية) تعتمد بشكل مباشر علي الإستنزاف للموارد الطبيعية بدون مراعاة الأبعاد البيئية مما يؤدي إلي فقد كبير في الموارد الطبيعية وتدهورها بالإضافة إلى محدوديتها حالياً والمتوقع تأثرها بالتغيرات المناخية.
- ضعف الإستثمار في المشروعات الصديقة للبيئة مما يؤدي إلي ضياع فرص اقتصادية مستدامة بيئياً.
- ضعف تنافسية الشركات ذات القدرة الابتكارية والتسويقية في مجال المنتجات الصديقة للبيئة والمنتجات المعاد تدويرها.

تساهم الزراعة ب -14,8% من الدخل القومي و 32% من القوى العاملة، وأكثر من 20% من الصادرات السلعية. ويصل الانتاج السنوي من الأسماك إلى أكثر من مليون طن، يمثل أكثر من 1% من الدخل القومي.

التحديات الإجتماعية

- الزيادة السكانية الغير مخطط لإستغلالها تنموياً تسبب ضغط على النظم البيئية للسعي في تنفيذ مشروعات تنموية إنتاجية لسد العجز في المجالات المختلفة مثل توفير السلع الغذائية والمياه النقية والصرف الصحي.
- التأثيرات من إنخفاض مستويات وجودة التعليم وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة وربطه بالظروف المحلية وآليات السوق.
- ضعف الوعي العام بأهمية الحفاظ علي الموارد الطبيعية والنظم البيئية .
- زيادة معدلات الفقر والجهل ونقص التوعية العامة وتهميش المجتمعات الريفية والمدن الفقيرة وعدم دمجهم بصورة فعالة في عملية التنمية للدولة.
- حدوث تحول كبير في أنماط الإستخدام والإستهلاك إلى منتجات تتسبب في الضغط على الموارد الطبيعية بصورة غير مستدامة.

الوضع محلياً:

-يعيش 1.2 بليون شخص في فقر مدقع
-نسبة الفقر في مصر 27.8% وفقاً لمقياس الفقر القومي لعام 2015.
يتسبب سوء التغذية إلى 45% من حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
-بلغ قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة 8.9% من السكان .

القضايا البيئية

- التغيرات المناخية وارتفاع مستوى سطح البحر
- الإعتماد على الوقود الأحفوري
- تدهور نوعية المياه (صرف صحى ، زراعى ،صناعى)
- إرتفاع معدلات التلوث للهواء والتربة في بعض المناطق.
- نحر الشواطئ وغمر السواحل
- تفتيت وتدهور الموائل وبالتالي التنوع البيولوجي.
- الحرق المكشوف للمخلفات
- التصحر

نسبة المواطنين نسبة من لديهم خدمة صرف صحي هو 6602% عام2017.

-أظهرت الدراسات تغير بشكل كبير لتوزيعات درجات الحرارة الموسمية فى مصر.

في مصر الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي يمثل حوالي 40٪ و56٪ على التوالي من إجمالي الطاقة، بينما مساهمة الطاقة المتجددة مثلا الطاقة المائية يمثل حوالي 2,4٪ في 2012

الأهداف الأممية للتنمية المستدامة
SDGs

الأهداف

-القضاء على الفقر المدقع (أقل من 1.25 دولار يوميا).

-إستحداث نظم تدابير للحماية الاجتماعية والحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات المرتبطة بها مثل حقوق الملكية والتصرف والميراث وذلك للرجال والنساء.

-بناء قدرة الفقراء لمواجهة والحد من التعرض للكوارث سواء الطبيعية أو المتصلة بتقلبات المناخ وكذلك الكوارث الاقتصادية والاجتماعية.

-وضع أطر سياسية مبنية على إستراتيجيات مراعية لمصالح الفقراء وللمساواة في النوع الاجتماعي.

الوضع عالميا ومحلياً:

-يعيش 1.2 بليون شخص في فقر مدقع
-يعيش 1 من كل 5 اشخاص في المناطق النامية على أقل من 1.25 دولار يوميا اغلبهم ينتموا لجنوب آسيا وأفريقيا.
- نسبة الفقر في مصر 27.8% وفقاً لمقياس الفقر القومي لعام 2015

الأهداف:

-القضاء على الجوع ووضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030 مع الاهتمام باحتياجات التغذية للمراهقات والسيدات الحوامل والمرضعات بحلول 2025.

-مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية بما في ذلك حقوق المساواة في الوصول للموارد والخدمات والأسواق لتحقيق قيمة مضافة.

-ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدام وتنفيذ ممارسات زراعية تحقق زيادة الانتاجية مع الحفاظ على النظم الإيكولوجية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية.

-الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات والأنواع البرية من خلال بنوك البذور والنباتات والتي تدار إدارة سليمة.

-زيادة الإستثمار في البنى التحتية الريفية والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية.

-إعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات.

-منع القيوض وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية.

الوضع عالمياً:

يوجد 805 مليون جائع حول العالم أغلبهم في قارة آسيا (ثلثي مجموع الجوعى) وأفريقيا بالإضافة إلى مليارى شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050..

يتسبب سوء التغذية إلى 45% من حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

انعدام الامن الغذائي المتوسط والشديد حيث تصل نسبة السكان 28%

محلياً

معدل انتشار سوء التغذية بين الاطفال دون سن الخامسة 20.4%

الأهداف:

-خفض نسب الوفيات للنساء بعد الولادة ووضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون الخامسة والوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية والتعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول 2030.

-وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الإلتهاب الكبدي الوبائي والامراض المنقوله بالمياه.

-دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية والحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة وفقا لإعلان الدوحة.

-تعزيز إتفاقية مكافحة التبغ والوقاية من إساءة استعمال المواد ويشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول.

الوضع عالمياً :
يتراوح عدد وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 6.3 مليون طفل في 2013 ففي جنوب آسيا وجنوب صحراء أفريقيا يموت 4 من كل 5 أطفال قبل سن الخامسة.
محلياً:
انخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات في مصر من 27.9 طفل لكل ألف مولود في 2011 إلى 20.3طفل لكل ألف مولود حي خلال عام 2015
-بلغ قياس انتشار التهاب الكبد والحالات المصابة 8.9% من السكان .
-نسبة الوافيات فى كل من امراض القلب 0.3% والاصابة بالسرطان 0.036% وامراض الجهاز التنفسى 0.027% عام 2015

الأهداف:

- ضمان أن يتمتع الجميع ما قبل السن الجامعي بتعليم مجاني ومنصف وجيد وتكافؤ الفرص في الحصول على التعليم المهني والعالي الجيد والميسور التكلفة.
- زيادة نسب الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات والتقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة.
- ضمان ان يكتسب المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة.
- ضمان المساواة بين النوعين والفئات المهمشة للوصول لجميع مستويات التعليم والتدريب المهني.
- زيادة كبيرة لعدد المعلمين المؤهلين وبناء المرافق التعليمية التي تراعي كافة الفئات.

الوضع عالمياً ومحلياً:
58 مليون طفل في العالم خارج المدارس وأكثر من نصفهم في أفريقيا.
هناك 907 مليون من البالغين والشباب غير ملمين بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة.
وفي مصر:
-معدل الأمية في عام 2014 نحو 23.2٪
-ينص الدستور المصري على أن يبلغ الإنفاق على التعليم قبل الجامعي 4٪ ، وما لا يقل عن 2٪ على التعليم الجامعي من موازنة الدولة.

الأهداف:

- القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد جميع النساء والفتيات.
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.
- كفالة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- القيام بإصلاحات لضمان حصولها على حقوق متساوية في الموارد الإقتصادية.
- ضمان الحصول على خدمات الصحة الإنجابية.

الوضع عالمياً ومحلياً:

-تواجه الفتيات حواجز تعوق إلتحاقهن بالتعليم في العديد من الدول.

-في شمال أفريقيا تحصل النساء على أقل من وظيفة من كل خمس وظائف مدفوعة الأجر بالقطاع الغير زراعي.

وفي مصر:

-نسبة مشاركة المرأة المصرية في قوة العمل بلغت (23.6%) عام 2015.

-بلغ معدل الأمية بين الذكور نحو 15.7٪ مقابل نحو 31٪ بين الإناث.

الأهداف:

- حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وكذلك خدمات الصرف الصحي.
- تحسين نوعية المياه بالحد من مسببات التلوث وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة وزيادة إعادة التدوير والاستخدام المأمون.
- زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات وضمان سحبها وإمدادها بصورة مستدامة.
- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.
- حماية وتحسين كافة النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه.
- تعزيز نطاق التعاون ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي بما في ذلك الجمع وإزالة الملوحة وكفاءة الاستخدام وإعادة التدوير والاستخدام.
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الوضع عالمياً ومحليا:
-لا يحصل 884 مليون نسمة في العالم على مياه شرب مأمونة،2.6 بليون شخص يفتقروا لخدمات الصرف الصحي.
-تقدر كمية المياه المستخدمة في مصر في الوقت الحالي بحوالي 76 مليار متر3
نهر النيل 55,5 مليار م3 ،المياه الجوفية 6,5مليار م3 ، 14مليار م3 من إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي(11,5 مليار م3) والباقي من الوفورات المائية خلف السد.
تشير الإحصاءات أن نسبة المواطنين الذين يستخدمون مياه شرب آمنة حوالي 96.85% بينما نسبة من لديهم خدمة صرف صحي هو 66.2% لعام2017 .
-درجة تنفيذ الادارة المتكاملة للموارد المائية 40%

الأهداف:

-ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسورة.

-تحقيق زيادة في الطاقة المتجددة بالمقارنة من مجموع مصادر الطاقة.

-مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة إستخدام الطاقة.

-تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة والمتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف وتتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة.

-توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في الدول النامية.

الوضع العالمي والمحلي:

-يعتمد نحو 3 بليون شخص على الكتلة التقليدية.

في مصر الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي يمثل حوالي 40٪ و56٪ على التوالي من إجمالي الطاقة، بينما مساهمة الطاقة الكهرومائية: 8٪، والطاقة المتجددة الشمسية والرياح: ١٪

-نسبة السكان الذين بمقدورهم الحصول على الكهرباء 99.7% 2016/2015

-بلغ نصيب الطاقة المتجددة 10.1% لاجمالى الاستهلاك للطاقة 2016/2015

الأهداف

- الحفاظ على النمو الاقتصادي وبخاصة نمو الناتج المحلي بنسبة 7%.
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار مع التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية وتعزيز السياسات الموجهة لتحقيق ذلك.
- إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تحسين كفاءة إستخدام الموارد في مجال الاستهلاك والانتاج المستدامان.
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل آمنة
- وضع وتنفيذ سياسات لتعزيز السياحة المستدامة والتي توفر فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية.

الوضع عالميا ومحلياً:

-تزيد نسبة البطالة عالميا ويوجد 202 مليون عاطل عام 2012.

-900 مليون عامل دون مستوى الفقر(2 دولار يومياً)

تراجع معدل البطالة في مصر حيث انخفض من12.8 ٪ في عام 2015 إلى 12.5٪ في 2016

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الأهداف:

- إقامة بنى تحتية جيدة ومستدامة لدعم التنمية الاقتصادية مع توافرها بأسعار مناسبة مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة بيئياً.
- تعزيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع مع زيادة حصة الصناعة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي.
- زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة على الخدمات المالية.
- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية وزيادة الإنفاق للقطاعين الحكومي والخاص على البحث والتطوير.
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار مع توفير بيئة مواتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي.
- تحقيق زيادة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الوضع الحالي محلياً:

تعتبر الصناعة هى أكثر الأنشطة المستهلكة للطاقة، وبالتالي أكبر مصدر لانبعاثات CO_2. حيث تستهلك الصناعة حوالى 1/3 الطاقة المنتجة عالمياً والتي تكافئ 36% انبعاثات CO_2 المتصاعد عالمياً من مصادر أخرى.

-المستخدم من المحاصيل الزراعية في الصناعة لا تزيد عن 2 - 3%.

-ناتج المخلفات الصناعية الصلبة حوالي 5 مليون طن سنوياً، والقمامة المنزلية حوالي 21 مليون طن سنوياً وما يعاد استخدامه لا يتعدى 20%.

-بلغت نسبة نفقات البحث والتطوير (0.71%) من الناتج المحلى الاجمالى فى عام 2014

الأهداف

- تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار النمو لأدنى 40% من السكان.
- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع.
- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج.
- اعتماد السياسات المالية وسياسة الأجور والحماية الاجتماعية.
- تشجيع المساعدات الإنمائية والتدفقات المالية وخاصة في البلدان الأقل نمواً.

الوضع عالميا:
-يعيش 75% من السكان في الدول النامية في مجتمعات متباينة في توزيع الدخل.
-تزيد نسب وفيات الأمهات أثناء الولادة في المناطق الريفية ثلاث مرات عن المراكز الحضرية

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الأهداف

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.
- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ومستدامة مع التوسع في نطاق النقل العام.
- تعزيز التوسع الحضري المستدام والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية قائم على المشاركة وخطط متكاملة ومستدام وتحقيق كفاءة استخدام الموارد والتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية.
- تعزيز جهود حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- الحد من الأثر البيئي السلبي للمدن مع الاهتمام بنوعية الهواء وإدارة النفايات.
- توفير سبل إستفادة الجميع من مساحات خضراء عامة آمنة ولكافة الفئات.

الوضع عالمياً:
-يعيش نصف البشرية في مدن ويتوقع الزيادة ل60%.
-تشغل مدن العالم 2%من مساحة الأرض ومسئولة عن استهلاك الطاقة بنسب 60-80% كما تتسبب في 75% من إنبعاثات الكربون.

الأهداف

- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية.
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية والحد من خسائر الأغذية في مراحل ما بعد الحصاد والإنتاج وسلاسل الإمداد.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها.
- الحد من إنتاج النفايات من خلال المنع والتخفيض وإعادة الاستعمال والتدوير.
- تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة وفقاً للأولويات الوطنية.
- دعم وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للمضي نحو انماط الاستهلاك أكثر إستدامة.
- تنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة في قطاع السياحة المستدامة.
- ترشيد إعانات الإستهلاك الغير الكفؤ للوقود الأحفوري.

الوضع عالمياً:
يهدر سنويا 1.3 بليون طن بقيمة ترليون دولار من الأغذية المنتجة.
إذا ارتفع عدد السكان 9.6 بليون نسمة في 2050 فذلك يتطلب 3 أمثال كوكب الأرض لتوفير الموارد الطبيعية المطلوبة لصون أنماط الحياة الراهنة

الأهداف

- تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية.
- إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستيراتيجيات والخطط الوطنية.
- تحسين التعليم وبناء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والإنذار المبكر.
- تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين في الدول النامية بالتركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

حقائق
ارتفعت في العالم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 50% منذ 1990 واكبر زيادات حدثت بين 2000-2010.
- فى مصر تم تشكيل المجلس الوطنى للتغيرات المناخية 2015 برئاسة وزير البيئة

الأهداف

- منع التلوث البحري بجميع أنواعه ولا سيما الأنشطة البرية بما فيها تلوث المغذيات.
- الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية البحرية والساحلية.
- تقليل تحمض المحيطات وحفظها وحماية مواردها من خلال التعاون العلمي.
- تنظيم الصيد على نحو فعال وحظر الدعم لمصائد الأسماك.
- زيادة المعارف العلمية وتطوير قدرات البحث ونقل التكنولوجيا البحرية.
- حفظ 10% على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية إستنادا على الدراسات العلمية.
- توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية.

الوضع العالمي:
-يعتمد أكثر من 3 بلايين شخص في العالم على التنوع البيولوجي البحري والساحلي لسبل عيشهم.
-عالميا تقدر القيمة السوقية للموارد والصناعات البحرية والساحلية ب3 تريليون دولار سنوياً(5%الناتج المحلي العالمي)
تصل نسب الضرر في محيطات العالم ب40% بسبب التلوث واستنفاد المصائد وفقدان الموائل الساحلية.
فى مصر ذات الارصدة السمكية بنسبة 10% تقريبا من 2012الي 2015 لتصل الى 1519 الف طن
-نسبة مساهمة مصائد الاسماك من الناتج المحلى الاجمالى 1% عام 2013

الأهداف

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية وللمياه العذبة الداخلية.
- مكافحة التصحر وترميم الأراضي والتربة المتدهورة والمتضررة من التصحر والجفاف والفياضانات.
- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية وتنوعها من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع.
- اتخاذ إجراءات عاجلة وإعداد الخطط للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة ومنع إنقراضها.
- تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن إستخدام الموارد الجينية .

محلياً:
تعتمد ثروات مصر على التنوع البيولوجي المتمثل في الزراعة، الثروة السمكية، إنتاج الغذاء، وتنمية العديد من الصناعات مثل السياحة البيئية وصناعة الأدوية القائمة على الأصول الوراثية وخاصة من الأنواع المتوطنة.
تساهم الزراعة ب 14,8%- من الدخل القومي و 32% من القوى العاملة، وأكثر من 20% من الصادرات السلعية. ويصل الانتاج السنوي من الأسماك إلى أكثر من مليون طن، يمثل أكثر من 1% من الدخل القومي.

معا من أجل تحقيق المستدامة